

Distr.
GENERAL

A/51/683/Add.1
4 April 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
البند ١٢٥ (أ) من جدول الأعمال

تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

إضافة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريري الأمين العام المشتملين على معلومات عن الأداء المالي لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (A/51/658/Add.1)، وعن الميزانية المقترحة لتغطية نفقات البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (A/51/658/Add.2). واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقريرين، بممثلي الأمين العام، ومنهم كبير الموظفين الإداريين، الذين قدموا معلومات إضافية.

٢ - وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ١٢ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٥ آذار/مارس ١٩٩٧ (A/51/658/Add.2)، يصل مجموع الموارد التي أتيحت للبعثة من تاريخ إنشائها في ٩ نيسان/ابريل ١٩٩١ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى مبلغ إجماليه ٩٠٨٠٤ دولار (بما في ذلك تبرعات مقدمة من حكومة الكويت وقدرها ٣٢٦ ٢٦٧ ١٤٤ دولارا).

٣ - وأفادت اللجنة الاستشارية بأن مبلغا قدره ٤٠٩٤٠٩٦٧٢ دولارات قد قسم على الدول الأعضاء منذ تاريخ إنشاء البعثة وحتى ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٧، وبأن الاشتراكات المتلقاة بلغت ٥٨٨٣٨٠ دولارا، مما يخلف مبلغا قدره ١٦٢١٦٧١٣ دولارا من الأنصبة المقررة غير المسددة حتى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧، كما أحصت اللجنة الاستشارية علما بأن مجموع الرصيد النقدي بلغ حتى ١٠ آذار/مارس ١٩٩٧ ٥٤,٧ مليون دولار.

٤ - وترد في الفقرة ١٤ من التقرير نفسه مناقشة التبرعات المقدمة من حكومة الكويت إلى البعثة. وأفادت اللجنة الاستشارية في هذا الصدد، بأن حكومة الكويت توفر للبعثة سكنا مجانيا. وترى اللجنة أنه كان ينبغي للوثيقة أن تشير إلى هذه المعلومة.

٥ - وفيما يتعلق بالمبالغ المسددة لحكومات الدول المساهمة بقوات، أفادت اللجنة بأنه تم تسديد كامل المبالغ المستحقة عن الفترة الممتدة حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦، وفقاً لمعدلات السداد القياسية.

تقرير الأداء للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦

٦ - كما هو مبين بالفقرة ٧ والمرفق ١ من التقرير المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٩٧ (A/51/658/Add.1)، وصل مجموع النفقات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ إلى مبلغ إجماليه ٢٥ ٣٩٦ ٨٠٠ دولار (صافيه ٢٤ ٣٧٣ ٠٠٠ دولار)، بالمقارنة بمجموع الموارد الموزعة بالتناسب التي أتيحت للبعثة للفترة نفسها التي بلغ إجماليها ٣٠ مليون دولار (صافيها ٢٨ ٦٩٣ ٠٠٠ دولار). ويصل الرصيد غير المثقل الناشئ لنفس الفترة إلى مبلغ إجماليه ٦٠٣ ٢٠٠ (صافيه ٣٢٠ ٤٠٠ دولار).

٧ - ونشأ الرصيد غير المثقل البالغ إجماليه ٦٠٣ ٢٠٠ (صافيه ٣٢٠ ٤٠٠ دولار) في المقام الأول عن الوفورات التي تحققت تحت بنود تكاليف الأفراد العسكريين (٦٠٠ ٧٣٥ ٠٠٠ دولار)، وتكاليف الموظفين المدنيين (٦٠٠ ٩٤٩ ٠٠٠ دولار)، وأماكن العمل/الإقامة (٦٠٠ ٥٨٩ ٧٠٠ دولار)، وعمليات إصلاح الهياكل الأساسية (٦٠٠ ٥٠ ٢٠٠ دولار)، وعمليات النقل (٦٠٠ ٧٠٠ ٧٠٠ دولار)، والعمليات الجوية (٦٠٠ ٦٤٣ ٠٠٠ دولار)، والاتصالات (٦٠٠ ٩٨ ٣٠٠ دولار)، ومعدات أخرى (٦٠٠ ١٢٣ ٧٠٠ دولار)، وخدمات أخرى (خدمات الأمن) (٦٠٠ ٧٠٠ ١٨١ ٠٠٠ دولار).

٨ - وأفادت اللجنة الاستشارية بأن مجموع الالتزامات غير المصفاة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بلغ ١,٨ مليون دولار حتى ١١ آذار/مارس ١٩٩٧.

٩ - وفيما يتعلق بمسألة المبلغ الزائد المدفوع لبدل الإقامة المخصص للبعثة، أشارت اللجنة إلى مقرر الجمعية العامة ٤٠/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتتخذ إجراء فورياً من أجل استرداد المبالغ الزائدة المدفوعة. وأعلمت اللجنة لدى استفسارها بأن مجموع المبالغ المتعين استردادها يقدر بـ ٤٤٣,٥٠ دولاراً ويتألف من مبلغ ٦٤٧,٤١,٥٠ دولاراً تسترد من ١٤٣ موظفاً في المقر، ومبلغ ٦٧,٥٠ ٧٢٠ دولاراً من ١٩ موظفاً انتهت مدة خدمتهم بالمنظمة، ومبلغ ١٤٨,١٥٤,٥٠ دولاراً من ٣٤ موظفاً يعملون خارج المقر، ومبلغ ١٨٠ ١٢١ دولاراً من مراقبين عسكريين، استرد منها بالفعل مبلغ قدره ١٢٠ ٦ دولارات.

١٠ - وأفادت اللجنة كذلك بأن استرداد المبالغ المدفوعة للموظفين الـ ١٤٣ العاملين بالمقر سيتم على أقساط تبلغ نحو ١٥ في المائة من صافي المرتب الشهري للموظفين بعقود دائمة ومقسمة بالنسبة للموظفين بعقود محددة المدة على الفترة المتبقية من عقودهم.

١١ - وفيما يتعلق باسترداد المبالغ المدفوعة للموظفين الـ ٣٤ العاملين خارج المقر، أفادت اللجنة الاستشارية بأن الاسترداد قد بدأ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وأفادت اللجنة أيضاً بأنه قد تم في

١٤ شباط/فبراير ١٩٩٧ إرسال رسائل إلى الموظفين الـ ١٩ الذين انتهت مدة خدمتهم في المنظمة تطالعهم بالدفع.

١٢ - ويساور اللجنة الاستشارية القلق إزاء ترك منصب كبير الموظفين الإداريين شاغراً لفترة ستة أشهر (A/51/658/Add.1)، المرفق الرابع). وترى اللجنة أن عدم وجود كبير الموظفين الإداريين قد يكون أحد أسباب ارتفاع معدل شغور الموظفين الدوليين (انظر الفقرة ١٤ أدناه). ولدى الاستعلام، أفادت اللجنة الاستشارية بأنه تم شغل المنصب بالتزامن مع تناوب كبار الموظفين الإداريين في بعثات أخرى.

١٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٥١ من المرفق الثاني للتقرير نفسه عدم ورود تفسير للتجاوز في الإنفاق البالغ ٤٣ ٠٠٠ دولار تحت بند خدمات الأمن. ولدى الاستعلام، أفادت اللجنة بأن ذلك الإنفاق جزء من نصيب البعثة من التمويل المخصص لقاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برنديزي، بإيطاليا، كما هو مبين في الفقرة ٨ من التقرير.

١٤ - وتبين الفقرة ١١ من المرفق الثاني أن معدل الشواغر بالنسبة للموظفين المدنيين طوال الفترة بلغ ١٨ في المائة وسطياً للموظفين الدوليين و ٢١ في المائة للموظفين المحليين. ولدى الاستعلام عن ارتفاع معامل الشغور، أفادت اللجنة الاستشارية بأنه يعزى، ضمن أمور أخرى، إلى مغادرة موظفي البعثة الدوليين للالتحاق ببعثات أخرى، أما في حالة الموظفين المحليين، فيرجع إلى صعوبة اجتذاب موظفين مؤهلين على أساس طويل الأجل.

١٥ - ويشار في الفقرة ١٠ من التقرير إلى أن الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه بقصد تمويل البعثة في دورتها الحادية والخمسين المستأنفة يتمثل في اتخاذ قرار بشأن التصرف في الرصيد غير المثقل الذي يبلغ إجمالياً ٢٠٠ ٦٠٣ ٤ دولار (صافيه ٣٢٠ ٠٠٠ ٤ دولار). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيد الرصيد غير المثقل لحساب الدول الأعضاء.

تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/ يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨

١٦ - تقدر تكلفة تغطية نفقات البعثة للفترة من ١ تموز/ يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بمبلغ إجماليه ٦٥٣ ٠٠٠ ٥٠ دولار (صافيه ٦٠٠ ٤٨ ٤٨ دولار) (A/51/658/Add.2)، الفقرة ١٩). وكما هو مبين في الفقرة ٢١، يمثل ذلك المبلغ تحفيفاً بنسبة ٢٠٪ في المائة بالمقارنة بتقدير التكاليف السابق الذي بلغ إجماليه ٤٠٠ ٧٤٥ ٥٠ دولار (صافيه ٥٠٠ ٦٧٤ ٤٨ دولار) للفترة من ١ تموز/ يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وسوف يمول ثلثاً هذا المبلغ عن طريق تبرعات من حكومة الكويت.

١٧ - ويفطي تقدير التكاليف تكلفة ١٩٥ مراقباً عسكرياً، و ٩٠٣ جنود (٧٧٥ من المشاة، و ١٢٨ من أفراد الدعم)، و ٧٢ موظفاً مدنياً دولياً، و ١٦٦ موظفاً محلياً (المرجع نفسه، المرفق الثاني، ألف). وفي ذلك الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٤ من التقرير الأولى أن الأمين العام قد أشار إلى إجراء تبسيط متواضع

للبعثة عن طريق خفض عدد المراقبين العسكريين بما ينchez ٥٠ مراقبا بانتهاء نيسان/ابريل ١٩٩٧. وكما يتضح من الفقرة ١٦ أعلاه، يراعي تقدير التكاليف التخفيضات التي أحدثتها الأمين العام.

١٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٢٢ من التقرير الثاني (A/51/658/Add.2) أنه مطلوب زيادة وظيفة واحدة لموظف دولي وخفض عدد الموظفين المحليين بمقدار أربعة موظفين من حراس الأمن. ولدى الاستعلام عن الحاجة إلى الوظيفة الإضافية، أفادت اللجنة الاستشارية بأن الطلب المقدم لوظيفة من الرتبة ف - ٣ لقسم المشتريات يرمي إلى معالجة نواحي الضعف التي حددتها مكتب المراقبة الداخلية في تقرير المراجعة الذي أصدره عن عام ١٩٩٥. وبالنظر إلى هذا التفسير، لا يوجد لدى اللجنة اعتراف على الوظيفة الإضافية المطلوبة لقسم المشتريات من الرتبة ف - ٣. بيد أن اللجنة، مراعاة لارتفاع معدل الشغور، توصي بتلبية الاحتياج إلى هذه الوظيفة عن طريق إعادة توزيع الموارد القائمة (انظر الفقرة ٢٠ أدناه).

١٩ - وفيما يتعلق بتخفيض عدد الموظفين المحليين بمقدار أربعة موظفين، أفادت اللجنة الاستشارية بأن هذه الوظائف كانت شاغرة منذ فترة من الوقت وأن عدد الحراس كاف.

٢٠ - وتذكر الفقرة ٨، المرفق الثاني جيم، من التقرير الثاني أن التقدير المتعلق بالموظفين المدنيين يشمل تطبيق معامل شغور بنسبة ٥ في المائة بالنسبة لكل من الموظفين الدوليين والمحليين. وبالنظر إلى أن معدلات الشغور للموظفين المدنيين للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بلغ متوسطها، كما ذكر في الفقرة ١٤ أعلاه، ١٨ في المائة للموظفين الدوليين و ٢١ في المائة للموظفين المحليين، فإن اللجنة الاستشارية تعتقد أنه ليس من المحتمل تحقيق عامل يصل إلى ٥ في المائة، حتى مع اتخاذ تدابير توظيف عاجلة. ومن ثم فإن اللجنة توصي بمعدل ١٠ في المائة، وسيبلغ التخفيض الناشئ عن ذلك في التقديرات ٨٣٩ ٠٠٠ دولار تحت بند الموظفين الدوليين/المحليين. و ٧٠٠ ١٦٤ دولار تحت بند الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، وذلك مع مراعاة التوصية الواردة في الفقرة ١٨ أعلاه.

٢١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المرفق الأول للتقرير نفسه أن مرتبات الموظفين المحليين قد ارتفعت من ٤٠٠ ٦٤٦ دولار للفترة من ١ تموز/ يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى ٨٠٧ ٨٠٠ دولار للفترة من ١ تموز/ يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. ولدى الاستعلام، أفادت اللجنة بأن الزيادة تعزى إلى الزيادة في متوسط الرتب ل ٣ موظفين سيشغلون مناصب في بغداد.

٢٢ - وترد في الفقرة ٤ من المرفق الثاني - جيم مناقشة حصص الإعاقة المقدمة لموظفي البعثة. ولدى الاستعلام، أحاطت اللجنة الاستشارية علمًا بأن عقد توفير حصص الإعاقة قد أبرم مع المعهد المحلي نتيجة مناقصة تنافسية ويمثل سعرا أقل من الترتيب السابق.

٢٣ - وفيما يتصل بنشر القوات وتناولها إلى الوطن، أفادت اللجنة الاستشارية بأن حكومة الكويت توفر المعدات الثقيلة المطلوبة.

٢٤ - وكما أشير في الفقرة ١١ من المرفق الثاني - جيم، كان من المتوقع أن يخفيض أسطول المركبات البالغ ٤٧٠ مركبة إلى ٤٤ مركبة خلال الفترة المالية ١٩٩٦/١٩٩٧. بيد أن اللجنة تلاحظ أن هناك طلباً للحصول على ٤٢٢ مركبة. وأفیدت اللجنة، في ذلك الصدد، بأن يلزم استبدال ٢٥ مركبة. وترى اللجنة، بالنظر إلى تخفيض عدد المراقبين العسكريين، أن حجم أسطول المركبات كبير، ومن ثم، توصي بتحفيض المبلغ المقدر لشراء المركبات والبالغ ٥٩٩ ٠٠٠ دولار إلى ٥٠٠ ٠٠٠ دولار.

٢٥ - وترى اللجنة الاستشارية أن الإجراء المتبعة لتحديد الاحتياجات الحالية من المخزون بحاجة إلى تحسين. وتلاحظ اللجنة، في ذلك الصدد، أن المعلومات الواردة في المرفق الثاني - باء بشأن المحطات الأرضية ومعدات تجهيز البيانات ليست واضحة.

٢٦ - وتشير الفقرة ٢٤ من المرفق الثاني - جيم إلى أنه سيجري نقل أثاث للمكاتب تبلغ قيمته ٥٠٠ ٢٢ دولار إلى البعثة من المخزون الحالي. ولدى الاستعلام عن مصدره، أفیدت اللجنة الاستشارية بأن هذه القطع سوف تنقل من قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برنديزي.

٢٧ - وتحيط اللجنة الاستشارية علمًا بالإجراء المطلوب أن تتخذه الجمعية العامة، كما ذكر في الفقرة ٢٤ من التقرير. وإن اللجنة، إذ تضع في اعتبارها التعليقات التي أبدتها في الفقرات ١٨، و ٢٠، و ٢٤ أعلاه، توصي بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغاً إجماليه ٤٠٠ ٥٣٥ ٤٩٤ دولار (صافي ٤٧٦٤٧ ٢٠٠ دولار) لتغطية نفقات البعثة للفترة من ١ تموز/ يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، بحيث تمول حصة تبلغ ثلثي هذا المبلغ، وهو ما يعادل ٨٠٠ ٣١ ٧٦٤ دولار، عن طريق تبرعات تقدمها حكومة الكويت، ويقسم الثالث المتبقى، الذي يعادل إجماليه ٦٠٠ ١٧ ٧٧٠ دولار (صافي ٤٠٠ ٨٨٢ ١٥ دولار) على الدول الأعضاء بمعدل شهري إجماليه ٨٨٣ ٤٨٠ ١ دولاراً (صافي ٥٣٣ ٣٢٣ ١ دولاراً).

— — — — —